مركز البحث للفكر الاقتصادي

يعقد المؤتمر العلمي الدولي الأول حول:

أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول

خلال الفترة 18-2017/12/21

عمان الأردن

مشاركة ضمن المحور الثاني للملتقى تحت عنوان:

رؤية تحليلية في تبعات انهيار أسعار المحروقات على أداء الاقتصاد الجزائري

د. أبو بكر بوسالم
bakeur87@yahoo.fr
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف-ميلة

أ. أسماء حاجي
asma-dz24@hotmail.fr
جامعة 08 ماي 1945-قالمة

الجـــزائـــــــــر

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال عرض قراءة في الازمات النفطية التي شهدها التاريخ الاقتصادي مع التركيز على الأزمة الأخيرة، حيث شهد العالم في منتصف العام 2014 تقلبات حادة في السوق النفطية العالمية نتيجة زيادة المعروض في الأسواق، الأمر الذي أدى الى انهيار أسعار النفط بشكل كبير خلال العام 2015 ووقوع العالم في أزمة نفطية من جديد، حيث وصل الى أقل من 50دولار للبرميل في منتصف أكتوبر 2015 بعد أن كان 110 دولار في جوان 2014، وهو ما أثر بشدة على ميزانية الجزائر باعتبار اقتصادها ريعي يعتمد بما يفوق 95% على النفط، وظهر هذا التأثير في قانون المالية 2016 و2017 الذي عمدت الجزائر من خلالهما انتهاج سياسة تقشفية قد تعرقل مسار التنمية الاقتصادية للبلاد.

الكلمات المفتاحية: تقلبات سوق النفط، أزمة نفطية، اقتصاد ريعي، سياسة تقشفية، تنمية اقتصادية.

Abstract :

In this study, we aim to analyze the repercussions of the current oil crisis on the Algerian economy by presenting a reading of the oil crises witnessed in the economic history with a focus on the recent crisis. The world has seen in mid-2014, sharp fluctuations in the global oil market as a result of oversupply in the market, which led to the collapse of oil prices significantly during the year 2015 and the occurrence of the world's oil crisis again, where he arrived to less than $ 50 a barrel in mid-October 2015 after that was $ 110 in June 2014, which severely impact on Algeria's budget because its economy is a rentier economy depends on oil with more than of 95%, and this effect appeared in the Finance Act 2016 and 2017, through which Algeria pursued austerity policy which may impede the country's economic development .

Keywords: Fluctuations in oil market**,** oil crisis, rentier economy, austerity policy, economic development .

المقدمة:

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من60 %من إيرادات الميزانية العامة للدولة، فالتنمية الاقتصادية في الجزائر مرهونة بقطاع المحروقات وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية، وفي هذا السياق تعرّف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية أو خارجية متنوعة. هو الوضع الذي يعيشه الاقتصاد العالمي اليوم والذي يشهد انهيار في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، وعلى هذا الأساس كشفت المؤشرات المعتمدة في مشروع قانون مالية 2016 أهم التدابير المتخذة عن حجم التحديات التي تنتظر الجزائر مستقبلا مع اتساع العجز في الميزانية والخزينة وتداعيات الانخفاض الكبير في أسعار النفط الجزائري، ما يحتم على الجزائر إسراع في كيفية توسيع وبناء اقتصاد قوي لضمان مستقبل البلاد خاصة أن المحروقات لن تكون دائمة والأسعار ليست مستقرة، علما أن الجزائر تمتلك احتياطيا من الذهب و نقد أجنبي قدر بـ 192.5 مليار دولار، فيما يبلغ إنتاجها من النفط بـ 1.19 مليون برميل من النفط يوميا. على ضوء ما تقدم تبرز معالم الاشكالية التي نصيغها في التساؤل التالي:

الى أي مدى أثرت الأزمة النفطية الأخيرة على الاقتصاد الجزائري؟

لإعطاء هذا الموضوع حقه قسمت الدراسة الى ثلاث محاور كما يلي:

- **المحور الأول: الأزمات النفطية 1986و1998 (ظروفها، أسبابها، وأثارها)**
- **المحور الثاني: الأزمة النفطية 2014 (ظروفها، أسبابها)**
- **المحور الثالث: تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات**
- **المحور الثالث: تداعيات الأزمة الأخيرة على الاقتصاد الجزائري (أثارها ومواجهة السلطات لها)**

المحور الأول: الأزمات النفطية

لطالما كانت الأزمات صفة ملاصقة للصناعة البترولية، اذ أن الارتفاع المتسارع الذي أصاب أسعار البترول في مرحلة الطفرة البترولية جعل انخفاضه يسير بنفس السرعة التي ارتفع بها حيث كانت سنة 1983 بداية لتحولات أخرى شهدتها أسعار البترول ببداية التراجع والانخفاض الى أن انهارت سنة1986 حيث اعتبرت هذه المرحلة مرحلة جديدة من مراحل السوق البترولية العالمية تحولت فيها السوق لصالح المشتري بعدما ظلت لفترة طويلة لصالح البائع، تم توالت الأحداث والمتغيرات وبرزت أزمات حادة في الاقتصاد البترولي طالت تداعياتها الجزائر بصفة خاصة التي سجلت انخفاضا رهيبا في أسعار البترول ما شلّ اقتصادها .

الشكل رقم (01): الأزمات النفطية في الفترة (1970–2014)

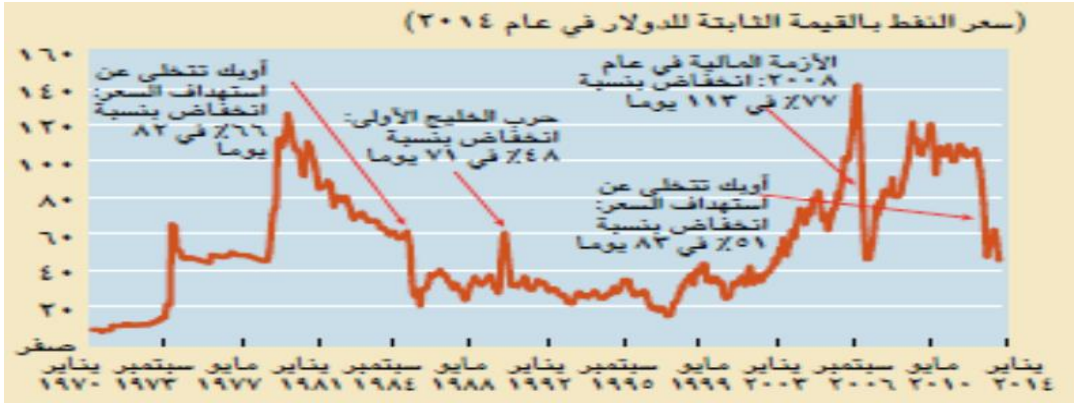

المصدر: جون بافس وآخرون، **أسفل المنحدر**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، الو م أ، العدد 52، الرقم 4، ديسمبر 2015، ص. 21.

جدول رقم (01): تطورات أسعار النفط الاسمية خلال الفترة (1977–2016)

السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية
1977	12.6	**1985**	27.01	**1993**	16.33	**2001**	23.12	**2009**	61.06
1978	12.9	**1986**	13.53	**1994**	15.53	**2002**	24.36	**2010**	77.45
1979	29.2	**1987**	17.73	**1995**	16.86	**2003**	28.10	**2011**	107.46
1980	28.64	**1988**	14.24	**1996**	20.29	**2004**	36.05	**2012**	109.45
1981	32.51	**1989**	17.31	**1997**	18.68	**2005**	50.64	**2013**	105.87
1982	32.38	**1990**	22.26	**1998**	12.28	**2006**	61.08	**2014**	96.29
1983	29.04	**1991**	18.62	**1999**	17.48	**2007**	69.08	**2015**	49.49
1984	28.20	**1992**	18.44	**2000**	27.6	**2008**	94.45	**2016**	33.75

المصدر: بضياف عبد المالك وبوعظم وليد، **دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري (2000–2016)**، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية، يومي 14 و15 أكتوبر 2017.

وسنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على هذه الأزمات النفطية والأثار التي خلفتها على الاقتصاد الجزائر في النقاط التالية:[1]

أولا: الأزمة النفطية لسنة 1986

في عام 1983 لجأت منظمة الاوبيك الى تخفيض الانتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، الا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزامن بين أقطار منظمة الاوبيك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الاوبيك ودفعتها الى خفض سعر النفط ليصبح عند 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار للبرميل سنة 1985. وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الاشهر الأولى فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها الى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خاصة الأعضاء في الأوبيك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الوطنية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

الجدول رقم (02): تطور أسعار النفط في الفترة 1986– 2000 دولار/برميل

السنوات	السعر
1986	13.0
1988	14.2
1989	17.3
1990	22.3
1992	18.4
1994	15.5
19	16.9
1997	18.7
1998	12.3
1999	17.5
2000	27.6

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاوبيك سنة 2008.

وتعتبر أزمة 86 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبيك خسارة قدرت بـ127 مليار دولار في الفترة 85-86، كما تراجعت العائدات البترولية لها في الفترة 83-86 بلغت 134 مليار دولار.

1-أسباب الأزمة النفطية لسنة 1986: أهم الأسباب التي ادت اليها تتمثل في:

- الغش الممارس من طرف أعضاء الاوبيك: في بداية الثمانينات طبقت الأوبيك نظام الحصص للضغط على الاسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي وحددت سقف الانتاج بـ 17 مليون برميل يوميا، الا أن بعض الدول لم تحترم حصتها الانتاجية اليومية المحددة ورفعت انتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا وليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200.000 برميل في اليوم، كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج مقدر بـ 1.25 مليون برميل يوميا.[2]

- المنافسة بين دول داخل وخارج الأوبيك: ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقات انتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج وتشجيع الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية، كل ذلك أدى الى تراجع نسبة سيطرة دول الاوبيك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من الاستهلاك العالمي للنفط.

- انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط وتعويضه بمواد بديلة: عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة كالفحم، ففي كندا مثلا تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41%.

2-أثر أزمة 1986 على الاقتصاد الجزائري:

بانهيار سعر البرميل ووصوله الى أقل من 13 دولار للبرميل، انخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، حيث أن الانخفاض بقيمة 1دولار للبرميل يكلف الجزائر خسارة بقيمة 500مليون. هذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بالشكل التالي:

- الميزانية العامة: وضعت ميزانية 86 على أساس سعر متوسطي يقدر بـ 24دولار للبرميل، كان من المتوقع تحقيق 48 مليار دج من الجباية البترولية. تمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار الأسعار، حيث تم اقرار عجز 14مليار دج بإيرادات جبائية تقدر بـ 29 مليار دج، الا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك لأن السعر وصل الى 15 دولار للبرميل وبالتالي تحقيق عجز قدره 20مليار دج.

- **الميزان التجاري وميزات المدفوعات:** حقق الميزان التجاري عجزا كبيرا سنة 1986 بلغ 6589.45 مليار دج اذ أن نسبة 97.47 %من صادرات الجزائر محروقات أما وارداتها فبلغت 20.06% مواد غذائية.

حقق ميزان الدفوعات هو الاخر عجزا قدر بـ 15 مليار دولار عام 1986 وهدا ما سنوضحه بالجدول التالي:

الجدول رقم (03): ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1985-1990

الوحدة مليار دينار جزائري () تعني الأرقام سالبة

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
رصيد ميزان المدفوعات	5.17	(15)	0.3	(10.9)	(11.8)	(0.76)

المصدر: محمد حسن بهلول، **الجزائر بين الازمة الاقتصادية والازمة السياسية**، منشورات دحلب، الجزائر،1993.

قدر رصيد المدفوعات عام 1985 بـ5.17 مليار دج ثم في سنة 1986 حقق عجزا كبيرا وصل الى 15 مليار دج بسبب انهيار اسعار النفط في الأسواق العالمية. استمر العجز الى غاية 1990 العام الذي بلغ فيع العجز 0.76 مليار دج بنسبة عجز بلغت 11.4 % مقارنة بعام 1985.

- **الاستثمار:** اضطرت الجزائر الى تقليص صادراتها سنة 1986 من 12 الى 9.5 مليار دج، انعكس تقلص الاستيراد سلبا على الاستثمارات، وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة صاعدا، المشاريع التي يصعب تأجيلها، أما المشاريع الجديدة فكان يتم اختيارها حسب أهميتها في تقليص الواردات والمشاريع الموجهة للموارد المستهلكة، اضافة الى المشاريع التي تحول دون معاناة القطاعات الأخرى من أي تأخير. منذ عام 1986 والى غاية نهاية الثمانينات تراجع الاستثمار عما كان عليه في السبعينات.[3]

- **معدل النمو الاقتصادي:** انخفضت وتيرة النمو بسبب تراجع معدل الاستثمار لأن هذا الأخير في حد ذاته نشاط انتاجي كما يوضح الجدول التالي: **الجدول رقم (04): تطور وتيرة النمو والاستثمار خلال الفترة (1985-1990)**

	1985	1986	1987	1988	1989	1990
النمو الاقتصادي	5.4	1.3	(0.8)	(2)	3.4	(1)
معدل الاستثمار	26.7	/	24.6	22	18.2	19

المصدر: محمد بهلول، **مرجع سبق ذكره.**

من خلال الجدول يتبين انخفاض معدل الاستثمار بعد أزمة 1986، حيث وصل الى 18.2% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1989، وهذا أدنى مستوى له بعدما كان يقدر بـ 47.4%عام 1979، صاحب انخفاض معدل الاستثمار انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي حيث أنه سجل قيم سلبية عام 1987 و1988 و1990.

ثانيا: الأزمة النفطية لسنة 1989

سنة 1989 تعرضت السوق النفطية الى عدة ظروف أدت الى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية عرفت دول أسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الامدادات النفطية لدول الاوبيك من 25 مليون برميل يوميا الى 27.5مليون برميل، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر الى12.3دولار للبرميل.

وأثرت أزمة النفط لعام 1989 على اقتصاديات كافة الدوا وعلى الدول المنتجة للنفط اساسا حيث انخفض معدل النمو في هذه الأخيرة من 3.4 %عام 1997 الى 1.8% عام 1989.وببداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر الى 17.5 بسبب خفض انتاج دول الاوبيك ودول من غير الاوبيك، فوصل السعر سنة 2000 الى 27.6 دولار للبرميل.[4]

الشكل رقم (02): تقلبات أسعار البترول واهم الأحداث المرافقة لها خلال الفترة 1881-1998

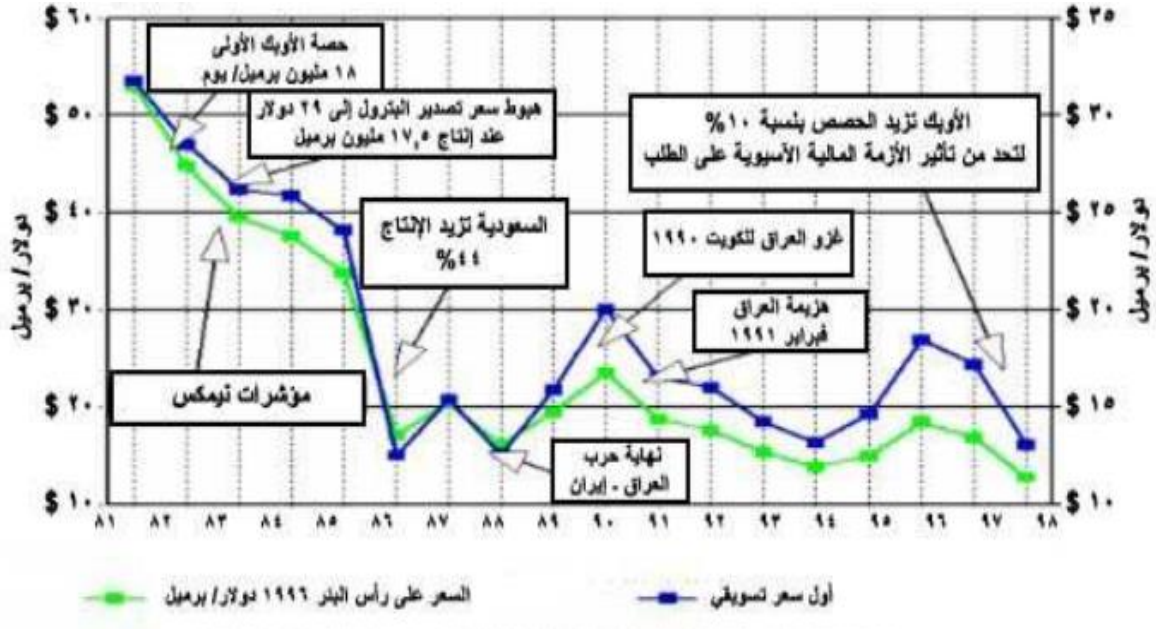

الأحداث العالمية وأسعار البترول في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٨

المصدر: موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص.81.

1-أسباب الأزمة النفطية لسنة 1998: أهم الأسباب التي ادت اليها تتمثل في:[5]

- الانكماش الذي مس اقتصاديات دول النمور الاسيوية جراء الأزمة المالية، وعدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز المشاكل التي يعاني منها، خاصة ضعف الموقف المالي لمعظم المؤسسات المالية والمصرفية وتعثر العديد منها مما ادى الى افلاسها، فانخفض النمو الاقتصادي لليابان والنمور الاسيوية، وانعكس ذلك على استهلاك الطاقة وخاصة النفط وبالتالي انخفض الطلب، الجدول الموالي يوضح أثار الازمة الاسيوية على معدل النمو في المنطقة، ومنه على التغير في الطلب النفطي والذي انخفض من 5.3% سنة 1997الى 2.5% سنة 1998.

الجدول رقم (05): النمو الاقتصادي والتغير في الطلب على النفط خلال الفترة 1997-2000

الوحدة %

السنوات	1997	1998	1999	2000
معدل النمو الاقتصادي	6.2	(4.6)	3.8	4.4
التغير في الطلب النفطي	5.3	(2.5)	2.6	3.5

المصدر: قويدري قوشيح بوجمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص.99.

- زيادة المخزون النفطي عام 1998 بشكل كبير: مما أثر على الأسعار والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (06): تطور المخزون النفطي العالمي لسنتي 1998-1999

	الدول الصناعية	دول أخرى	المخزون العائم	العالم
الربع الأول 1998	(11)	176	1	166
الربع الثاني 1998	142	267	23	432
الربع الثالث 1998	180	288	14	482
الربع الرابع 1998	133	352	10	472
الربع الأول 1999	40	317	17	374
الربع الثاني 1999	48	240	36	360
الربع الثالث 1999	60	170	(19)	212

المصدر: قويدري قويشح بوجمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص.100.

يبين الجدول الارتفاع الكبير في المخزون النفطي في الربع 2 من سنة 1998، حيث قفز من 166مليون برميل الى 432مليون برميل، ثم ارتفع في الربع 3 الى 482 مليون برميل ثم بدأ في الانخفاض حتى وصل الى 212 مليون برميل في الربع 3 من سنة 1999، وفي هذا الوقت انخفضت الأسعار بشكل كبير فلم يتعدى سعر برميل سلة اوبك 10دولار.

- تجاوز بعض أعضاء الاوبيك حصته من انتاج النفط بسبب مشاكل اقتصادية، واعطاء الاوبيك الصفة الرسمية لهذه الزيادات في جاكارتا في 1997/11/30 بزيادة تقدر بـ 2.5 مليون برميل يومي.

- عودة العراق للإنتاج خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، ففي المرحلة الرابعة من تطبيق هذا البرنامج في 1998/11/26حتى 1999/03/12 صدّرت 203.4 مليون برميل وقدرت ايراداته بـ 1.146 مليار دولار.[6]

2-أثار أزمة 1998 على الاقتصاد الجزائري:

رغم الانجازات والتحولات في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ منتصف العقد الماضي، فإن أداء الاقتصاد بشكل عام ظلّ ضعيفا، وفي إطار هذا الوضع شهدت السوق البترولية أزمة انخفاض الاسعار سنة1998، حيث وصل متوسط السعر ما دون 13دولار للبرميل. انعكس هذا الانخفاض على حصة الجزائر ضمن منظمة الاوبك، إثر سياسة خفض الانتاج لإعادة التوازن للأسعار، ومن ثم انخفضت عوائد الصادرات من النفط، حيث أن انتاج الجزائر من النفط ضمن منظمة الاوبيك قد انخفض بنسبة 3.3%

سنة 1998ليصل الى 818 ألف برميل يوميا، وبنسبة 11.4% اي 749.6 ألف برميل يوميا سنة 1999 مقارنة مع سنة 1997، وهذا بسبب منظمة الاوبيك بشأن خفض سقف انتاجها بـ 2600برميل يوميا باستثناء العراق، وذلك لامتصاص الموجود في السوق، واعادة التوازن لقوى العرض والطلب.

ان انخفاض الانتاج والأسعار خلال 98 انعكس سلبا على العوائد البترولية، حيث انخفض بـ 32% وذلك يتضح جليا في أنها تقلصت الى 5.970 م.د عمّا كانت عليه في 1997 بـ 8.8 م.د ضمن انخفاض عوائد الاوبك من 109.126 الى 76.302 خلال عامي 97-98. ان أزمة 98 كان لها أثار على وضع الاقتصاد الكلي للجزائر فبالنسبة لـ:

– ميزانية الدولة: أدى التراجع الكبير لأسعار البترول الى انخفاض الايرادات النفطية لتصل الى 46 مليون دولار بدلا من 50 مليون دولار سنة 1997 (الجباية البترولية)، ومن ثمة الى حدوث انخفاض كبير في الايرادات العامة يقدر بـ 2.871 مليون دولار لتصل الى 13.186 مليون دولار مقابل 16.057 مليون دولار سنة 1997.في المقابل بلغت النفقات 15.027 مليون دولار

مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدّر بـ 1.849مليون دولار، بلغت نسبة هذا العجز الى الناتج المحلي الاجمالي 3.89%.

– الميزان التجاري: شهدت الصادرات انخفاضا بحوالي 34% عمّا كانت عليه العام الماضي، ويعود هذا الانخفاض خاصة الى هبوط قيمة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط، أما الواردات فقد واصلت اتجاهها التصاعدي منذ عام 1995 رغم الجهود لتقليصها، فارتفعت بنسبة 10.9% خلال عام 1998. ان انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات أثر على الميزان التجاري، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الميزان التجاري لعامي 97– 98

الوحدة: مليون برميل

	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة الى الناتج
1997	13.820	8.130	5.690	%11.9
1998	10.150	9.190	1.020	%2.2
نسبة التغير	(34%)	%10.9	%82	/

المصدر: قويدري قويشح بوجمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص.101.

الجدول يوضح لنا أن فائض الميزان التجاري قد تقلص بنسبة 82% سنة 1998، مقارنة مع عام 1997، وهذا ما أثر نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، حيث انخفضت الى 2.2% خلال هذا العام، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع اسعار المواد المصنعة (المستوردة) بدرجات متفاوتة والاعتماد الكبير على العائدات من الصادرات النفطية في تغطية الواردات.

ان هذا التكوين لهيكل التجارة الخارجية ناجم عن القاعدة الضيقة في الجزائر التي ترتكز بدرجة كبيرة على النشاط الإستخراجي للخامات، وتفتقر للمقدرة على انتاج السلع الأخرى بصورة تمكن من سد احتياجات الأسواق المحلية مما يؤدي الى تأثر الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط، والى استمرار الاعتماد على الواردات لمقابلة الاحتياجات المحلية، وبالتالي فإن الفائض في الوضع العام للميزان التجاري لا يعكس حقيقة الأوضاع في الجزائر.

– ميزان المدفوعات: فقد سجل عجزا بقيمة 1.640 مليون دولار، بعد أن شهد فائضا في عام 1997 لأول مرة منذ سنة 1993 يقدر بحوالي 1.160 مليون دولار.

حيث سجلت مكونات ميزان المدفوعات تراجع سنة 1998 مقارنة مع سنة 1997، فمثلا تحول الفائض الموجود في ميزان الحسابات الجارية عام 1997 والبالغ 3450 مليون دولار، الى عجز في عام 1998 بلغ 1220 مليون ولار، ونفس الشيء بالنسبة لميزان السلع والخدمات وميزان الخدمات والدخل الصافي.

عموما فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز انعكس على مستوى الاحتياطات الرسمية حيث انخفضت

خلال 1998 بحوالي 15% ومن ثم تراجعت تغطية هذه الأخيرة للواردات لتصل الى 2.9% مقابل 11.9 % في 1997.
بعد ان بلغت الاحتياطات ذروتها سنة97 بأكثر من 8.0406 مليار دولار، وذلك بسبب تراجع أسعار البترول من جهة وارتفاع خدمة الدين، حيث أن هذا الاخير سجل ارتفاع عام 98 حيث بلغ معدل خدمة الدين 47% وهذا بدوره يرجع الى عاملين أساسين:[7]

- انخفاض اسعار البترول.
- ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع الى أكثر من 3 مليار دولار بعدما كانت في حدود 2 و2.5 مليار دولار، ورغم تراجع أقساط الفائدة سنة 1998.

المحور الثاني: تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات

يمثل قطاع المحروقات محركا للاقتصاد الجزائري فنسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي تتعدى 30% مقارنة بالقطاعات الاخرى , ورغم هذه المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري الا انه يعمل كقطاع مغلق enclave sector فهو لا يساهم في عوامل السوق المحلية ولا يوظف قطاع المحروقات الا ما نسبته 3% من مجموع العمالة المحلية و هذا نظرا لكثافة الراسمال في استثمارات هذا القطاع[8] .كما يعتبر غياب الرؤية العامة لدور القطاعات الاخرى خارج المحروقات في تنويع الهيكل الإنتاجي وتنمية الاقتصاد الجزائري، دور فاعل في تدني مساهمتها في ديناميكية النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب قوة العمل الوطنية، وذلك على الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة للنهوض بمختلف هذه القطاعات في الجزائر. حيث تمثل مداخيل المحرقات أكثر من 80% من إجمالي المداخيل السنوية في الجزائر، الأمر الذي يستلزم خلق القنوات الكفيلة بضخ هذه الموارد ضمن المسارات التي تؤدي إلى تأهيل القطاعات الاقتصادية الأساسية في حين أن تحرير الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات يعتمد بصورة كبيرة على حوكمة الموارد الاستراتيجية المتاحة وتثمين عوائدها، من خلال دعم القطاعات الأساسية وخلق التوازن بينها فيما يخص مساهمتها في النمو الاقتصادي، ويمكن معالجة ذلك من خلال الشكل التالي:[9]

الشكل رقم (03): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي.

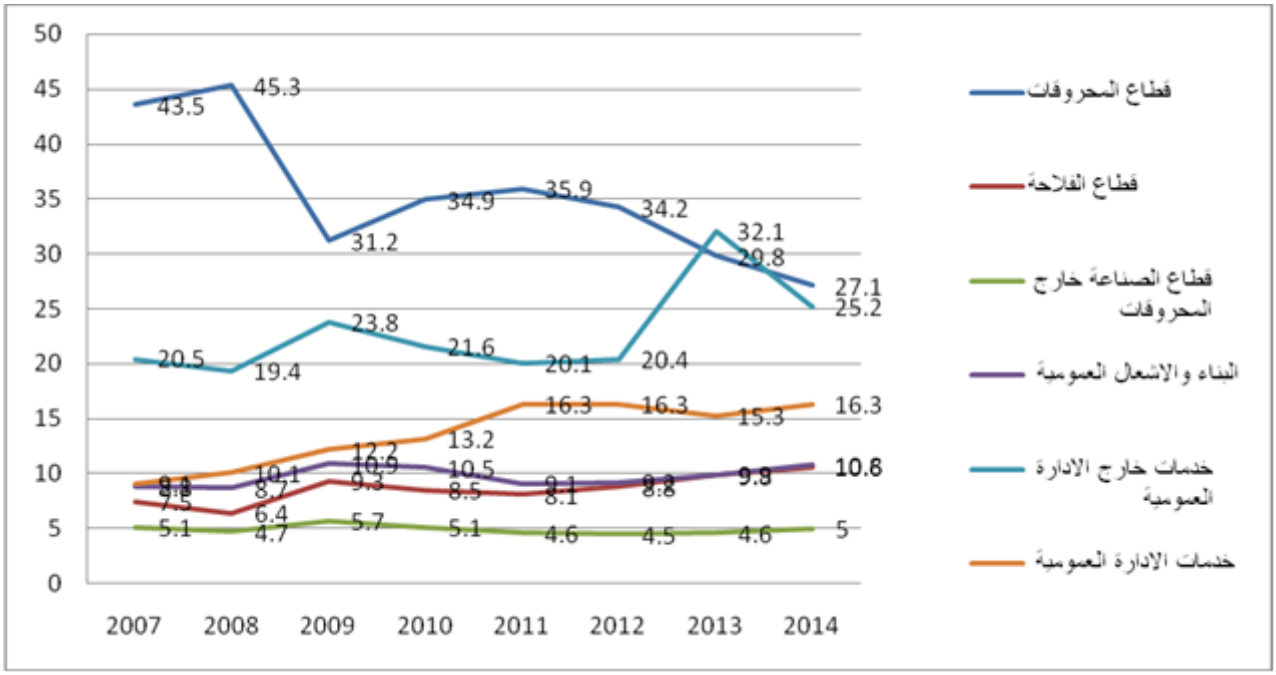

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر 2016.

نلاحظ من خلال الشكل الموضح اعلاه ان الناتج الداخلي الخام يتشكل من عدة قطاعات وقد انتقل من حوالي 11991.6 مليار دينار جزائري في سنة 2010 الى حوالي 17205.1 مليار دج في سنة 2011 وهذا راجع الى السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر وهذا بالعمل خارج المحروقات .لكن

يلاحظ ان نسبة مساهمة قطاع المحروقات هي الاكبر والتي تتراوح ما بين 35.9% الى 43.5% خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 الى غاية 2011 بينما تراجع في السنوات الاخيرة ليصل الى حوالي 27% في سنة 2014 وبالمقارنة مع القطاعات الاخرى فيلاحظ ان مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام ضئيلة حيث تساهم هذه القطاعات مجتمعة بنسبة تتراوح ما بين 56% و 65% , ويبقى قطاع الخدمات الغير ادارية (النقل, التجارة, المطاعم ..) يمثل ثاني أكبر نسبة بعد قطاع المحروقات بينما تبقى مساهمة القطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والاشغال العمومية ضئيلة رغم ملاحظة ارتفاع ناتج قطاع البناء والاشغال العمومية أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فهو يشهد تحسن ملحوظ حيث وصل الى 10.5% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 والذي وصل الى7 % في حين يبقى قطاع الصناعة هو الأضعف في كل القطاعات.

وتعود سيطرة قطاع المحرقات إلى الدور الكبير الذم تلعبه الصناعات الاستخراجية النفطية الاقتصاد الوطني و الاهتمام الكبير للسلطات العمومية منذ الاستقلال أما ضآلة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى فتعود أساسا إلى ضعف المؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على تقديم منتجات تنافسية كما يعود الى ضعف القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية في هذه القطاعات إما بسبب العراقيل البيروقراطية وضعف التحفيزات آو بسبب الرغبة في الاستثمار في قطاعات أكثر وأسرع ربحية واقل مخاطر كالتجارة أما بالنسبة للارتفاع المتواصل والملحوظ في قيم مساهمة قطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية فيرجع بالأساس الى استراتيجية التجديد الفلاحي التي شرعت فيها السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة والى البرامج السكنية الكبيرة ومشاريع البنى التحتية.[10]

إن الاعتماد على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل انجر عنه تبعية اقتصاد بأكمله لهذا المورد وتعرضه لعدة صدمات كان من أبرزها انخفض أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2014 والتي نتج عنها الوضعية المالية الممثلة في الجدول الموالي:

الجدول (08): الوضعية المالية الخارجية خلال الفترة 2011-2015

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
المتوسط السنوي لسعر النفط الجزائري (دولار)	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79
قيمة الصادرات الكلية (مليون دولار)	72.888	71.736	64.713	59.996	34.566
قيمة صادرات قطاع المحروقات (مليون دولار)	71.661.8	70.583.7	63.326.2	58.31.6	33.080.7
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	20.141	12.057	0.133	5.881-	27.537 -

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2013، 2014، 2015

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تراجع كبير في أسعار النفط ابتداء من سبتمبر 2014 أي انتقل سعر البرميل من 109 دولار خلال السداسي الأول إلى 75.4 دولار في الثلاثي الرابع ليستقر في حدود 55 دولار خلال الرباعي الأول من سنة 2015، حتى انعكس هذا الانخفاض الكبير لأسعار النفط على كل من رصيد الميزان التجاري الخارجي وميزان المدفوعات اين سجل عجز بلغ -9.10 مليار دولار لينتقل ذلك العجز الى الميزان التجاري الذي سجل في الثلاثي الأول من الأول من سنة 2015 عجز -56.12 مليار دولار.

المحور الرابع: الأزمة النفطية لسنة 2014

انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام2014 ، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 ليصل إلى أقل من 50 دولارا بحلول منتصف أكتوبر2015، وبلغة النسب المئوية فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز% 60.

الشكل (04): المعدل الشهري لأسعار سلة الأوبيك بين عامي 2009 و2014:

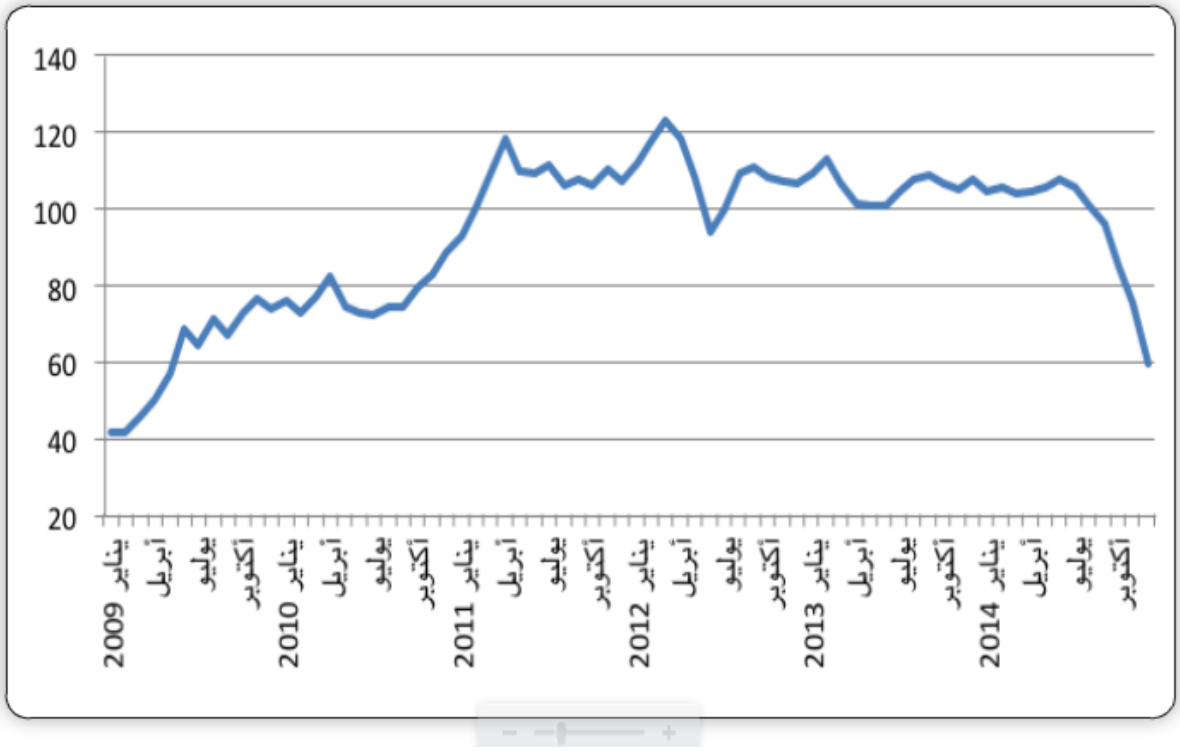

المصدر: التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوابك، عدد 41، لسنة 2014، ص.45.

الشكل رقم (05): المعدل الشهري لسعر النفط لسلة اوبك ونسبة النمو لعامي 2014-2015

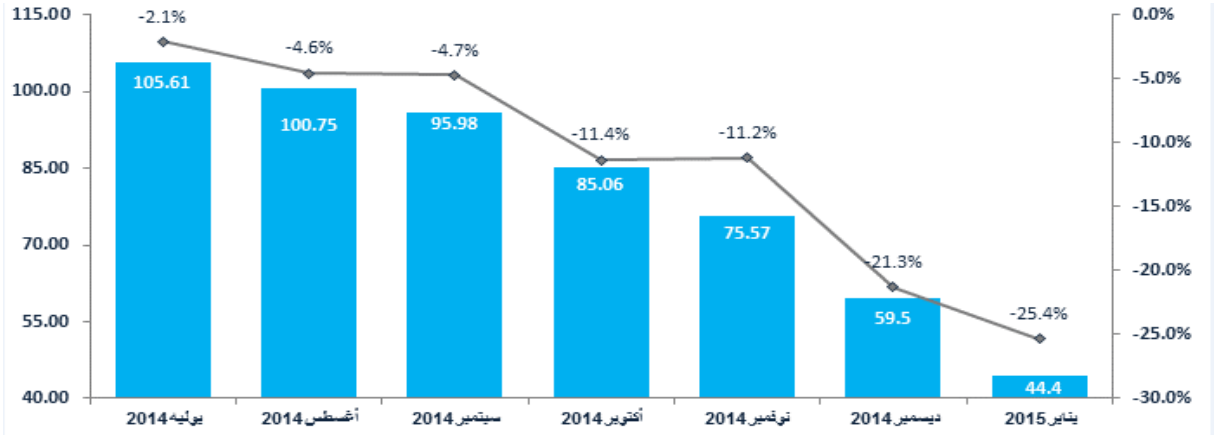

المصدر: التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوابك، لسنة 2015

شهد العام 2014 تخمة من النفط الخام المعروض في الاسواق، وهو ما أدى الي تراجع اسعار النفط بشكل كبير خلال العام 2015 لتصل لأقل مستوى لها في6 سنوات وهو ما أثر بشدة على ميزانيات الدول التي تعتمد على النفط في تغطية نفقاتها مثل فنزويلا التي تسعي بشكل حثيث لاستصدار قرار جماعي بخفض انتاج النفط عالمياً خاصة من اعضاء منظمة اوبك الذين ما تزال أغلبية الدول الموجودة بها تصر على الحفاظ على حصتها السوقية في سوق النفط، بدلاً من السعي نحو تقليل تخمة المعروض، من أجل رفع الأسعار. ورفضت السعودية وهي أكبر منتج للنفط داخل اوبك بشكل مستمر خفض انتاجها من النفط واكدت على انها مستمرة في الانتاج بنفس المعدلات بهدف المحافظة على حصتها في السوق.[11]

أولا: أسباب أزمة 2014

هنالك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار النفط وأهمها:[12]

– ظهور إنتاج النفط الصخري: الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمُة من المعروض العالمي.

– التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): تعد أوبك أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.فقد فاجأت المنظمة– في اجتماعها الأخيرة – الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار. وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008–2009) عقب انهيار أسعار النفط ،حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

– الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية :بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما . حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016، ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.

– تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول. فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيار كبير في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي 3/2 ناتجها المحلي الاجمالي، وهذا راجع أساسا الى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب تزايد الأجور المحلية
فيها في السنوات الأخيرة.

– الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.

ثانيا: مستقبل الأسعار

تشير المؤشرات الى أن أزمة البترول مستمرة حتى 2020، وبأن أسعار النفط ستستقر عند المستوى الذي تدور فيه حاليا أي أنها لن تتجاوز الـ 60 دولارا، في الوقت الذي يمكن لها أن تصل حدود 77.56 دولار سنة 2019. هذا ما تأكد من خلال دراسة تم إعدادها من قبل الحكومة وافقت توقعات هيئة عالمية حول أسعار النفط مستقبلا. لهذا فالجزائر تعتزم عدم الاعتماد على البترول في مشاريعها الاقتصادية مستقبلا، بهدف الخروج تدريجيا من داخل الاقتصاد النفطي الذي لا يعرف الاستقرار مطلقا، كما أن الحكومة بدأت تخرج من دائرة تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى من مداخيل النفط، إذ أنه سيتم تمويل
مشروع إنجاز ميناء الوسط من صندوق مؤسسة ميناء الجزائر، وهو مشروع ضخم حسبه ويمثل أضعاف حجم ميناء الجزائر.[13]

عموما يتوقع الخبراء سيناريو من ''الانخفاض طويل الأجل''، حيث تتنبأ العقود المستقبلية لأسواق النفط لعام 2020 بأن تكون هذه الأسعار في حدود 60 دولارا. وفي نفس السياق تؤكد دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي أن هذا الانخفاض سيستمر من ستة إلى ثماني سنوات وهذا بناء على تتبع تاريخي للعلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي وسعر النفط، والتي هي علاقة عكسية فغالبا ما تفترن فترات ضعف الدولار الأمريكي بارتفاع أسعار النفط والعكس صحيح. فالدولار الأمريكي يمر بدورات طويلة المدى من الارتفاع والانخفاض. فبعد انخفاضه خلال الفترة (2002–2011) وهي فترة طفرة أسعار النفط ،عاود الدولار الارتفاع مجددا منذ العام 2012 ،وتزداد الاحتمالات بأن يظل الدولار قويا لفترة أطوال (8–6 سنوات) وهذا في ظل قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة الرئيسي في 16 ديسمبر 2015 بربع نقطة مئوية وأن يستمر الرفع تدريجيا مستقبلا، و بالتالي سحب السياسة النقدية التوسعية الاستثنائية التي بدأها أثناء الأزمة المالية العالمية. وهذا التشديد النقدي الأمريكي ستكون له انعكاسات وخيمة على الاقتصاد العالمي حيث يرجح تراجع (أو حتى هروب) التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى اقتصاديات الأسواق الصاعدة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم آثار ضعف أسعار الأولية، وزيادة تكاليف التمويل الدولية. وهو ما يعني أن الآفاق الخارجية للاقتصادات النفطية خلال الفترة (2014–2022) ليست واعدة.

وفي حال استمرار انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة، فانه لا محال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق

وفورات في الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام. وبلغة الأرقام التفصيلية إن "قيمة احتياطات الصرف الخارجي تبلغ 190 م.د، وإذا استمرت الأمور في التدهور فإنه مع بداية 2019 يكون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي السبيل الوحيد".[14]

المحور الرابع: تداعيات انخفاض سعر النفط على الجوانب التنموية للاقتصاد الجزائري:

حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف" بصندوق ضبط الإيرادات "الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، وقد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي. ورغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على التنمية الاقتصادية من خلال الاجراءات التي اتخذتها للتصدي للأزمة.

أولا: أثار الأزمة على الاقتصاد الجزائري

للأزمة النفطية أثار كثيرة في مجملها سلبية على الاقتصاد الوطني باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد في الاساس على عائدات قطاع المحروقات في تمويل مشاريعه، منها:

- انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي :تمثل الإيرادات النفطية30% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وعليه فكل انهيار في أسعار النفط سوف تؤثر بشكل سلبي ومباشر على ثلث هذا الناتج، وعليه من المتوقع أن ينخفض معدل النمو خلال سنة2016 إلى 3.4% حسب ما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (09) :انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشرات	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار دولار)	209	211	208
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي(%)	2.8	3.8	3.9
حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي	%30	%30	%29

المصدر: على حميدوش، زهير بوعكريف، **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر – تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية –** ، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل أسعار المحروقات، جامعة البويرة، يومي 29 و30 أكتوبر2016، ص116.

- انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل سنة 2015سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار العام الماضي، أي بانخفاض قدره 45.47%.- عرف صندوق ضبط الموارد خلال الفترة الأخيرة تقلبات أيضا نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، مع انخفاض الإنتاج و الصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة، وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا، ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار مع قانون مالية 2014، أي ما يعادل 89.4 مليار دولار، بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق مع سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط، والإيرادات الناتجة عن قطاع الطاقة، ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية و الخزينة إلى أكثر من 46 مليار دولار[15].

- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: فلمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات، الذي انخفضت موارده بشكل حاد، حيث تراجع بـ 1.714,6مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014 ونهاية يونيو 2015 أي انخفاض بـ 33.3% على مدى 12شهرا.

الشكل رقم (06): تطور مؤشرات المالية العامة خلال الفترة (2011-2015).

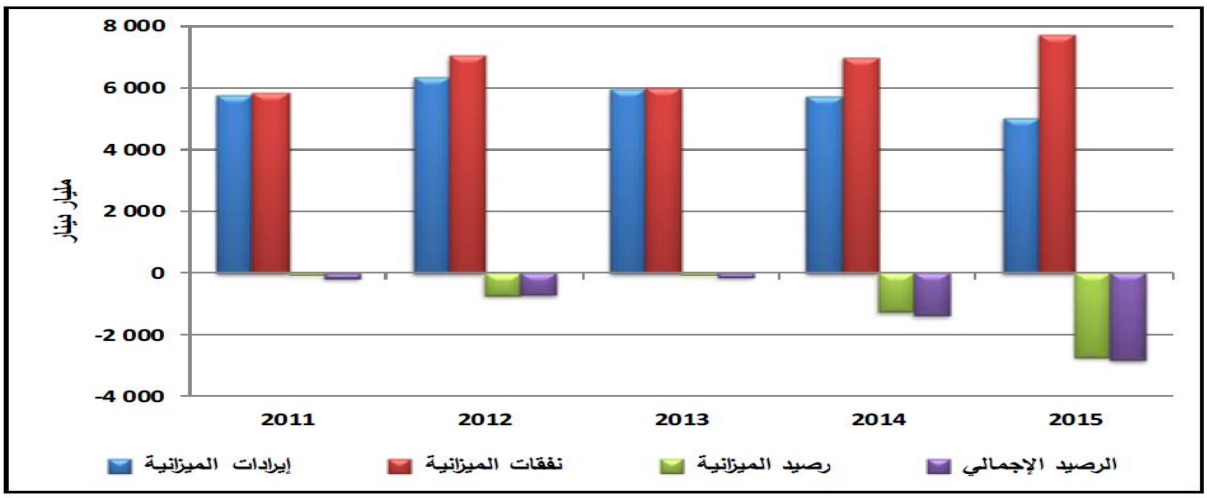

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2015، ص 85.

- عجز في الحسابات الخارجية: سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرّة منذ 15 عام بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع. للعلم سجلت الجزائر سنة 2015 عجزا تجاريا بـ13.71 مليار دولار مقارنة بفائض بلغ 4.306 مليار دولار خلال سنة 2014.

وأوضحت وزارة المالية أن الصادرات تراجعت إلى 37.787 مليار دولار سنة 2015، مقابل 62.886 مليار دولار سنة 2014 (أي بانخفاض نسبته 40 بالمائة)، أما الواردات فتراجعت بدورها لكن بأقل حدة إذ بلغت 51.501 مليار دولار سنة 2015 مقابل 58.58 مليار دولار سنة 2014 (-12 بالمائة)، وهكذا بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 73.37 بالمئة سنة 2015 مقابل 107.35 بالمائة سنة 2014 في السياق ذاته، تقلصت صادرات المحروقات إلى 35.724 مليار دولار مقابل 60.304 مليار دولار (-40.76 بالمئة)، فيما انخفضت الصادرات خارج المحروقات إلى 2.063 مليار دولار سنة 2015 مقابل 2.582 مليار دولار (20.1 بالمائة)، حالها حال واردات المواد الغذائية التي انخفضت إلى 9.314 مليار دولار سنة 2015 (مقابل 11 مليار دولار سنة 2014)، فيما انخفضت واردات المواد الاستهلاكية غير الغذائية إلى 8.597 مليار دولار مقابل 10.344مليار دولار سنة 2014.

هذا وتراجعت أيضا واردات المواد الوسيطة إلى 5.88مليار دولار سنة 2015 (مقابل 17.62مليار دولار سنة 2004)، فيما بلغت واردات مواد التجهيز 17.7 مليار دولار مقابل 19.62 مليار دولار[16].

الشكل رقم (07): تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة(2011-2015).

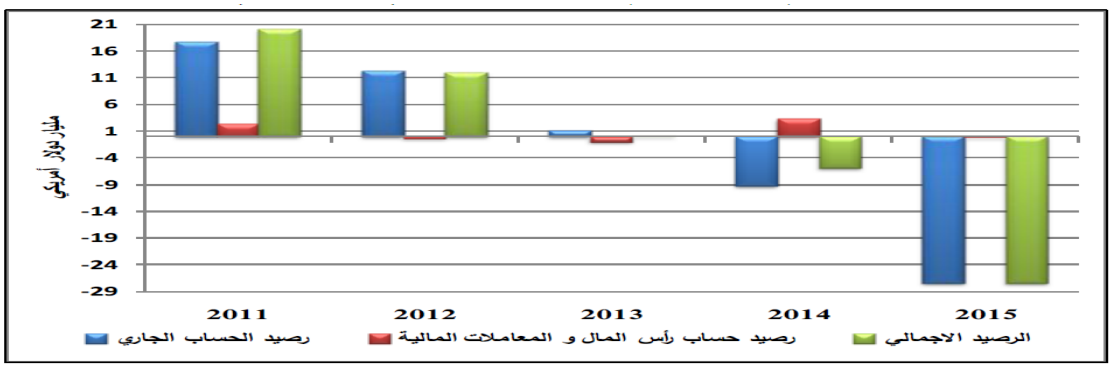

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2015، ص. 66.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات قد سجل عجزا مستمرا خلال الفترة المدروسة، حيث تدهور هذا العجز إلى حد كبير بين سنتي 2014 و2015، إذ انتقل من 9,28مليار دولار إلى 27,48 مليار دولار على التوالي.

وفي نفس المضمار كشفت الحكومة الجزائرية مؤخرا على لسان المدير العام للتجارة الخارجية أن البلد يعيش مرحلة عدم توازن في الميزانية التجارية والمدفوعات، بسبب انهيار أسعار البترول وهو ما أدى إلى تراجع صادرات الجزائر بـ40 %. موضحا أن التقرير الأخير الصادر عن المركز الوطني للإعلام والإحصائيات القائل بأن صادرات الجزائر تراجعت بـ40 % و بـ11 % من وارداتها، كان منتظرا بسبب انهيار أسعار البترول والغاز فيما قابل انخفاض الصادرات والواردات ارتفاع محسوس في حجمها بمعنى الكمية، للإشارة الجزائر اقتصدت 4 م.د بعد انخفاض الواردات بـ 11 %.[17]

– انعكاسات انهيار أسعار النفط على التجارة الخارجية :تظهر تجليات الانخفاض الكبير في أسعار النفط بشكل واضح وسريع على الميزان التجاري الجزائري الذي يمثل نصيب مداخيل النفط 98% من الصادرات الجزائرية، وكل عجز في الميزان التجاري بشكل سريع، يضعف قدرة الدولة على تأمين وارداتها بمستويات مريحة خلال السنوات القليلة المقبلة، وقد حدث ارتفاع حاد في عجز الحساب الجاري خلال سنة 2015نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية ومن المتوقع أن يتعمق هذا العجز في السنوات الموالية.

الجدول رقم (10) :انعكاسات انهيار أسعار النفط على قطاع التجارة الخارجية

المؤشرات	2013	2014	2015
حصة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات	%98.4	%97.5	%98
مجموع الصادرات (مليار دولار)	65.82	61.17	35.13
مجموع الصادرات من المحروقات) مليار دولار)	63.66	58.36	33.08
مجموع الواردات (مليار دولار)	55	58.33	51.64
رصيد الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	%0.4	%4.4-	%16.2-

المصدر: على حميدوش، زهير بوعكريف، **مرجع سبق ذكره**، ص116.

وخلال الأشهر الخمسة الأولى لسنة 2017، بلغ العجز التجاري للجزائر 3,97 مليار دولار مقابل عجز بـ 8,71 مليار دولار في نفس الفترة من 2016 بتراجع نسبته 54,4%، وارتفعت الصادرات الجزائرية إلى 15,7 مليار دولار بين جانفي ونهاية ماي من 2017 مقابل 11,15 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي أي بزيادة قدرها 40,77%. أما الواردات فقد انخفضت بشكل طفيف لتبلغ 19,67 مليار دولار في الفترة ما بين جانفي ونهاية ماي 2017 مقابل 19,86 مليار دولار في الفترة المقابلة من 2016 أي بتراجع قدره 0,98%. أما الصادرات خارج المحروقات (5,4% من قيمة الصادرات الاجمالية) فعرفت ارتفاعا إلى 843 مليون دولار أي بزيادة قاربت 11%.[18] وفي ظل الارتباط مع تطور الصادرات والواردات من السلع، فمن المتوقع أن يسجل الميزان التجاري عجزا بـ 6,2 مليار دولار في 2017، هذا التوازن من شأنه أن يستقر في 2018 (+0,3 مليار دولار) ليصل إلى +7,9 مليار دولار أمريكي في 2019.[19]

– دون أن نغفل على تأثير الصدمة البترولية على **احتياطي الصرف الخارجي**، فبعد ارتفاع مستمر ومحسوس بدأت احتياطات الصرف الجزائرية في التراجع منذ سنة 2014، فقد أدى كل من العجز القياسي في ميزان المدفوعات المسجل في2015 والذي بلغ 27,54 مليار دولار، والأثر السلبي للتعبير عن مجمل احتياطات الصرف بالدولار، الناجم عن انخفاض قيمة الأورو مقابل العملة الأمريكية، إلى انكماش حاد في هذه الاحتياطات لسنة 2015، حيث تراجع مستواها من 178,94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144,13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015، أي بانخفاض قدره 34,81 مليار دولار خلال سنة واحدة.[20]

وفي الوقت الحالي تقدر احتياطات الصرف حسب ما صرح به محافظ بنك الجزائر محمد لوكال –على هامش ملتقى الاقتصاد الإفريقي المنعقد بالجزائر العاصمة في الفترة الممتدة بين 29 جوان و1 جويلية– بـ 108 مليار دولار بعد أن كانت تبلغ 114,1 مليار دولار نهاية ديسمبر 2016 وهي مستقرة منذ بداية السنة الجارية بعد تراجع رهيب سجلته بسبب ارتفاع الواردات وانهيار أسعار النفط، حيث ساهم

هذان العاملان بقوة في تآكل العملة الأجنبية التي تغذي احتياطيات الصرف.[21] ويتوقع أن يعرف الاحتياطي مستوى انخفاض حاد خلال 2017، بالنظر إلى غياب آليات التغطية مع نضوب صندوق ضبط الموارد الذي كان يشكل ضمانا وغطاء للعجز في الميزانية بالخصوص.[22]

– التأثير على **الشركات العالمية العاملة في مجال النفط**: الأزمة النفطية بالأكيد أنها تؤثر على الشركات النفطية العالمية والتي بدورها سيكون لها تأثير على الاقتصاد الجزائري اذا كانت لها استثمارات في الجزائر أو لها أي نوع من الشراكة مع الشركة الوطنية سونطراك، كما أن سونطراك باعتبارها شركة نفطية تتأثر بالأزمة بشكل مباشر، فتاريخ الصناعة النفطية يتجه لأن يتكرر، إننا نشهد اتجاها متزايدا لتكرار سيناريو الأزمة النفطية لسنوات 1990. حيث شهدنا اندماج بين العملاق الأمريكي للطاقة Exon وشركة Mobil الذي نجم عنه ميلاد عملاق عالمي للطاقة اسمه ايكسون– موبيل(Exxon-mobil)، وفي فرنسا شهد العالم اندماج توتال (Total) مع elf aquitaine وشركة فينا (Fina)الذي نجم عنه العملاق الأوروبي للطاقة Total.

حاليا ومع الانخفاض الذي تعرفه أسعار النفط في السوق العالمية منذ جوان 2014، فإن الذي نعيشه هو تكرار ذات السيناريو. فالشركات النفطية الصغيرة لا تملك ملاءة مالية كبيرة وليس لها سيولة كافية تسمح لها بمقاومة الصدمة المالية من دون عمليات استحواذ من المجموعة الطاقوية العملاقة، أو المعروفة في المصطلح النفطي بـ (les majors) والتي تتمثل في أضخم 6 شركات نفط ليست مملوكة للدولة. وتتاجر بأسماء تجارية مختلفة وهي إكسون موبيل ورمزها(xom)، شل ورمزها(RDS)، بي بي (BP)، شيفرون ورمزها (cvx) كونوكو فيلبس ورمزها (cop)، توتال ورمزها(tot) لقد بدأت العملية مع نهاية 2014 باندماج مجموعة Haliburton مع شركة الخدمات النفطية Baker Hughesالتي أعطت الميلاد لعملاق عالمي للخدمات النفطية، واستحوذ العملاق البريطاني Shellعلى شركة (british gaz)الذي نجم عنه عملاق آخر في مجال الاستغلال وفي مجال توزيع الغاز في أوروبا. كما سجل إفلاس الشركة الايرلندية petroceltic والشركة التونسية medex وتم طرح أصولهما للبيع بما فيها الأصول الموجودة بالجزائر. الشركة العمومية الصينية للنفط سينوبيك (Sinopec)التي تنشط في الجزائر بالشراكة مع سوناطراك مهتمة جدا بشركة انادارکو (Anadarko) التي تستغل حقلين بتروليين بالجزائر قرب حاسي مسعود، بحاسي بركين. وفضلا عن ذلك وضعت الشركة الايطالية اينيل (Enel) أصولها في الجزائر للبيع، وهكذا دواليك.

إن هذه الشركات الخاصة تنتهج حركية متسارعة جدا بهدف المحافظة على الربحية، وأيضا لمواجهة تقلبات السوق احتراما للمبدأ الأمريكي المقدس ''الوقت هو المال (time is money) ''والهدف المرجو من وراء كل ذلك هو اقتصاد الحجم (اقتصاديات السعة) (économie d'échelle)لإجمال وجمع الكفاءات من أجل مواجهة الأزمة بشكل فعال.

أما سونطراك وهي شركة مملوكة للدولة كليا، فالحالة القانونية لها لا تخضع لمنطق الربحية في مواجهة الأزمات وتقلبات السوق. بالتالي هي خارج دائرة اقتناص الفرص التي تتيحها الأزمة الحالية من خلال التفكير في عمليات اندماج أو استحواذ، لأن القرار يعود للدولة مالك أسهم الشركة، وعليه فإن درجة الحركة واتخاذ القرار داخل سوناطراك ثقيل، وثقيل جدا. جدير ذكره، أن سوناطراك تستغلّ حاليا حقولا نفطية وغازية بالشراكة مع 30 شركة نفطية عالمية، وفي حال رغبتها مغادرة الجزائر وبيع أصولها هذا يشكل مؤشرا سلبيا أمام الشركات العالمية الأخرى في حال إعلان جولة ترخيصات أخرى من طرف سلطة ضبط المحروقات Alnaft لمنح رخص بحث واستكشاف النفط في الجزائر هذا من جهة، من جهة ثانية استثمارات شركاء سوناطراك في مجال الاستكشاف وتطوير الحقول تتعرض حاليا للتراجع، ما يؤثر على إمكانيات رفع الإنتاج الذي تصبو اليه، وبالتالي فإن مخطط الاستثمار2015-2019 في شكله الأصلي، سيكون على المحك بالنظر إلى تراجع السعر إلى مستوى30 د للبرميل ما سيخفض حصة سوناطراك الصافية إلى9 م.د، وهو مستوى ضئيل لمواجهة مخطط طموح للاستثمارات المعلن عنه سابقا والذي رسم أهدافا طموحة ليس اقلها تحديد الاحتياطات ورفع إنتاج أهم حقلين في الجزائر وهما حاسي مسعود النفطي وحاسي رمل الغازي[23].

ثانيا: مواجهة السلطات الجزائرية لهذه الأزمة

يثير انخفاض أسعار البترول أزمات حادة للمسئولين الجزائريين، ففي محاولة لاستباق النتائج أعلنت الحكومة عددًا من الإجراءات، وطالبت المواطنين ببذل الجهود من أجل "التضامن الوطني".

وإذا كانت السلطات ترى–ولكنها لا تصرح –أن الوضع سيئ فإنها لا تنوى–على الأقل في الوقت الحالي–المساس بالمواطن. وذلك للحفاظ على الاستقرار والأمن الاجتماعي. إذ سيتم الإبقاء على الدعم والضمان الاجتماعي 70 مليار دولار؛ أي30% من إجمالي الناتج الداخلي، كما أن الدولة لاتزال يمكنها الاعتماد على موردين ضخمين هما صندوق ضبط الموارد ورصيده 77 مليار دولار. واحتياطي النقد الأجنبي الذي يصل لـ 183 مليار دولار، ولكن هذين الموردين قد ينضبان، حيث حذّر محافظ بنك الجزائر السابق "بدر الدين نويا" من أنه إذا استمرت نفقات الميزانية على هذا النحو (100مليار في 2015)، وإذا استمر متوسط سعر البرميل حول 60 دولارًا فسينفد رصيد الصندوق خلال عامين، وحتى إذا كانت احتياطيات النقد يمكن أن تغطى ثلاثة أعوام من الواردات فإن الوضع قد يكون صعبًا بدءًا من العام القادم. في تقرير للبنك الدولي، أشار أن الجزائر في حاجة لأن يصل سعر البرميل لـ 130دولارًا حتى توازن ميزانيتها. وإذا لم تتمكن من تنويع قطاعات الاقتصاد الذي يعتمد على عائدات البترول فلن يكون أمامها سوى أن تصلى وتدعو لترتفع الأسعار من جديد[24].

لمواجهة هذا الظرف الاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي:

– كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.

– سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري . فعلى سبيل المثال تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دج لكل دولار في 2014/12/31 ليصل الى 107.17 دج لكل دولار في 2015/11/05، أي بمعدل انخفاض بلغ 17.96% .

– تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لـ 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بـ 2015 بنسبة% 8.8، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة% 3.3، وانخفضت ميزانية التجهيز بـ 16% وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات..) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن60 سنة[25]، وفرضت ضرائب قيمة مضافة على الهواتف والانترنت ووسائل الاتصال الاخرى بحدود17 %. ويؤكد الخبراء أن الضرائب الجديدة المفروضة في 2016، جاءت لتعويض العجز، ففي المحروقات والكهرباء والإنترنت أصبحت17% بنسبة زيادة تقدر بـ10%، وفي نسبة الضرائب على استيراد الأجهزة الكهرومنزلية زيادة من17% إلى 30%، إضافة إلى ضرائب في تأمين السيارات والطوابع الخاصة بها 600%، واستيراد السيارات الفخمة ناهيك عن الواردات من الفواكه والمكسرات التي سترتفع فيها الرسوم من30 إلى 60%. وشملت أيضا رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ % 15على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة. ان هذه الاجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة الانتكاسة التي مست أسعار النفط هي اجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفد في غضون بضع سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط. كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة ...هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. [26]

– محاربة المستوردين الغشاشين: تولي الحكومة اهتماما كبيرا بمحاربة المستوردين الغشاشين الذين يحققون أرباحا على حساب الاقتصاد الوطني، الأمر الذي جعل فاتورة استيراد الأدوية ترتفع من سنة لأخرى في الوقت الذي كان ينبغي أن تتراجع نظرا لما يغطيه الإنتاج الوطني في هذا المجال. وعليه تم تقديم حوالي 142 ألف ملف غش إلى العدالة ضد هؤلاء المستوردين، وستتم محاربتهم من خلال استحداث بطاقة رخصة الاستيراد التي ستحد من هذه الأعمال، فضلا عن تشجيع التصدير والمصدرين بتمكينهم من الاحتفاظ بنسبة من العملة الصعبة خارج الوطن للاستعانة بها على تصريف أموره التجارية. وقال سلال إن منع استيراد المواد التي يتم إنتاجها في الجزائر قرار لا رجعة فيه، حيث تم إلغاء صفقة لشركة الكهرباء والغاز كانت ستستقدم بضاعة من الخارج وهناك شركة وطنية تنتجها، فالجزائر تعمل على المحافظة على احتياطها من العملة الصعبة بكل الوسائل اللازمة.

– تعتزم الحكومة التركيز أكثر على التجارة في المراحل القادمة، من خلال بعث الانتاج الوطني من جديد ليتسنى تدريجيا استخلاف الصادرات التي باتت مكلفة جدا في سياق انخفاض كبير لعائدات النفط، ومن ثمة تعبئة كل الطاقات التي يتوفر عليها قطاع الصناعة بصفته محركا للنمو، وقد تجلت هذه الإرادة في جعل بعث استثمار منتج وتنويع الاقتصاد الوطني أولوية من خلال إعادة تنظيم القطاع التجاري العمومي ومباشرة مراجعة قانون الاستثمار وانطلاق انجاز مركب الحديد والصلب "لبلارة" وكذا إعادة دفتر شروط جديد خاص بوكلاء السيارات، بغية تحقيق بروز اقتصادي لسنة 2019 مع نمو يقدر بـ 7% خارج المحروقات، محققة أساسا من القطاع الصناعي ومباشرة إعادة بناء الأطر التنظيمية والقانونية لعدة نشاطات تابعة للقطاع، وقد أفضت إعادة تنظيم القطاع العمومي التجاري إلى بروز 12 مجمعا اقتصاديا منبثقا عن 14 شركة، إضافة إلى 7 مجمعات جديدة تعتبر جميعها محركا للنمو الاقتصادي في البلاد[27].

– إعطاء الأولوية للمنتوج الوطني وتثمين المناجم: ركزت الحكومة في الوقت الراهن على الانتقال من اقتصاد تنمية إلى اقتصاد قادر على التصدير، في مسعى قائما على إشراك المتعاملين الوطنيين للقطاعيين الخاص والعام وكذا على الشراكة الأجنبية، وعليه تم تنظيم أزيد من عشر لقاءات اقتصادية ثنائية وعقد نحو عشر لجان مختلطة في الجزائر وفي الخارج خلال العام، وأفضت هذه اللقاءات إلى إبرام اتفاقات تعاون اقتصادي لتعزيز الاستثمارات في الجزائر عوض الاقتصار على المبادلات التجارية التقليدية، أما بالنسبة للأجندة الصناعية لسنة 2016 فهي مكثفة بما أن القطاع سيستكمل الورشات الجارية: قانون الاستثمار ودفتر الشروط لتركيب السيارات والمفاوضات مع صانع السيارات بيجو، كما ستتميز السنة الحالية بتواريخ هامة لاسيما في الصناعة المنجمية التي تولي إليها وزارة الصناعة أهمية ، سيتعلق الأمر بتجسيد المفاوضات الجارية من أجل إنشاء مجمعات لاستغلال حقول منجمية، ومنها على وجه الخصوص حقل غاز جبيلا " تيندوف " الذي تقدر احتياطاته بـ 3 ملايير طن من المعادن.

للإشارة حققت الجزائر في 2014 فائضا تجاريا قدره 4.63، وقد بلغت قيمة الصادرات 62.95 مليار دولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة 4.47%، أما الواردات فقد بلغت 58.33 دولار، أي بزيادة قدرها 6 % مقارنة بعام 2013، ويوضح هذا المؤشر أن هناك زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة أعلاه، وعلاوة على ذلك من حيث تغطية الواردات بالصادرات فإن النتائج تدل على أنها تحررت إلى 108 % في2014 مقابل 118 سجلت 2013.

– فيما تسعى الدبلوماسية الجزائرية في البحث عن أسواق خارجية لتنويع الصادرات خارج البترول، من خلال عقد اتفاقيات التبادل الحر مع دول أجنبية، والانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، مما سيسمح بسهولة ولوج المنتوج الجزائري إلى الأسواق الدولية وتحديد الاستثمارات بما يليق بمعايير واحتياجات تلك الأسواق، علما أن الاستثمارات الجزائرية المنطلقة منذ أكثر من15 سنة لا تلبي حتى احتياجات السوق العربية وبالكاد توفر متطلبات السوق الجزائرية، وأن التدابير التشجيعية المتخذة حاليا غير كافية.[28]

الخاتمة:

تظهر لنا الدراسة أن الجزائر تحتاج وفي القريب العاجل صياغة استراتيجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا (أو بعبارة أخرى ضمان استدامتها المالية) في المدى المتوسط. وعموما تتضمن هذه الاستراتيجية زيادة معدلات الإنتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاقتصادية على حد تعبير الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "ادوارد براسكو" الذي يقول "...الأمر المهم اليوم هو على أي نحو يسير إنتاج الفرد وكيف لنا أن ندفع بالإنتاجية ...هي الحل لكل المشاكل ...هي التي تساعد في رفع الدخل، وهي التي تخلق الفرق بين الدول ومستوى معيشة الأفراد فيها".وفي هذا السياق لابد على صناع السياسة في الجزائر أن يكرسوا جهودهم لتنويع النشاط الاقتصادي وإعطاء دفعة للاقتصاد غير النفطي من خلال تشجيع النشاط المنتج في القطاع العام والخاص على حد سواء . ولتحقيق هذا الهدف لابد من توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، بما يسمح بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وجودة المؤسسات، والتي تعد شروطا أساسية للنمو القابل للاستمرار، إضافة إلى العمل زيادة مهارات العاملين الذين يحتاجهم سوق العمل عن طريق تحسين جودة التعليم، فالتنمية البشرية هي أساس التنمية الاقتصادية.

الهوامش:

[1] موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص ص. 78-80.

[2] -Chems Eddine Ehitour, **La politice et le nouvele ordre pétrolière international**, ED Dahleb , 1995, p.171.

[3] ضياء المجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمي (86-88)**، دار الهدى للنشر والطباعة، الجزائر، ص.41.

[4] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاوابك، العدد 28، سنة 2001.

[5] قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص.99.

[6]قويدري قوشيح بوجمعة، **نفس المرجع السابق**، ص ص.100-101.

[7] كمال رزيق، **تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، مداخلات** الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2003، ص.14.

[8] شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان, 2012، ص. 76.

[9] الشارف بن عطية سفيان، **السياسات المالية وادارة الموازنات العامة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية –حالة الجزائر**–مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2015، ص.162.

[10] حاكمي بوحفص وخدادمية آمال، **التنويع الاقتصادي وفك الارتباط بالنفط: تجارب دولية وإمكانية استفادة الجزائر منها**، مداخلة مقدمة ضمن المحور الثاني والتي تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي المنظم من طرف جامعة باجي مختار كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية والمالية خلال الفترة 15/14أكتوبر 2017

[11] تخمة المعروض 2015، الموسوعة الحرة ويكيبديا على الموقع : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%81%D8%B7، تاريخ 2016/04/01.

[12] عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، حرّر بتاريخ 17 /12/ 2015.

[13]حمزة عساس، **أزمة البترول فرصة للخروج من اقتصاد الطاقة**، موقع الشروق اون لاين تاريخ النشر: 2015/01/21، تاريخ الاطلاع 2015/04/01، http://www.ennaharonline.com/ar/ .

[14] عبد الحميد مرغيت، **مرجع سبق ذكره**.

[15] حنان لعروسي، **خبراء في مجال الاقتصاد يجمعون: التعديلات الدستورية تبرز صحة الممارسة الديمقراطية في الجزائر**، الموقع الرسمي لصحيفة دنيا الوكن الالكترونية، تاريخ النشر: 2016/01/27، تاريخ الاطلاع:2016/04/01، http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/01/27/858094.html

[16]**نفس المرجع السابق**.

[17] حنان لعروسي، **نفس المرجع السابق**.

[18] **الجزائر خسرت نحو 4 ملايير دولار في 5 أشهر**، شوهد بتاريخ: 04-08-2017 على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.akhbarelyoum.dz/ar/index.php?option=com_content&tmpl=component&id=213907

[19] وزارة المالية، **مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019**، على الموقع http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/NPLF_2017_Arabe.pdf، ص. 18.

[20] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2016، ص.66.

[21] **احتياطي الجزائر من العملة الصعبة يفقد قرابة 14 مليار دولار في أقل من سنة**، تاريخ الاطلاع 2017/08/04: http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=364174

[22] حفيظ صواليلي، **احتياطي الصرف الجزائري يفقد 1.9 مليار دولار شهريا**، تاريخ الاطلاع 2017/08/04 : http://www.elkhabar.com/press/article/110227/احتياطي-الصرف-الجزائري-يفقد-19-مليار-دولار-شهريا/#sthash.CUAqaC1t.dpbs

[23] بغداد مندوش، **ماهي انعكاسات تراجع الأسعار على الصناعة النفطية العالمية؟**، من موقع الجزائر اليوم، تاريخ الاطلاع 01/04/ 2016 http://aljazairalyoum.com/ .

[24] مايكل بورون، **أثر انخفاض أسعار البترول على الدول المنتجة في أفريقيا**، مجلة "جين أفريك" الدولية ليوم 2015/1/24، ترجمة هدى علام، من الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات: تاريخ النشر 2015/02/24، تاريخ الاطلاع: 2016/04/01. http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=101768#.VwVv7HrMhep

[25] عبد الحميد مرغيت، **مرجع سبق ذكره**.

[26] حنان لعروسي، **مرجع سبق ذكره**.

[27] **نفس المرجع السابق**.

[28] حنان لعروسي، **نفس المرجع السابق**.